وزير الإعلام: الخطاب الملكي السامي ترسيخ لمنظومة القيم الوطنية وتجسيد لمعاني الفخر بالانتماء لمملكة البحرين

أكد الدكتور رمزان بن عبدالله النعيمي وزير الإعلام أن الخطاب السامي الذي تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، خلال الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي لمجلس الوزراء، جسد منظومة القيم الوطنية الأصيلة وما تتضمنه من معاني الوفاء للوطن والانتماء والمسؤولية الوطنية، التي شكلت على الدوام مصدر قوة مملكة البحرين ومنعتها.

كما نوه وزير الإعلام بما حملته الكلمة السامية من اعتزاز ملكي رفيع بما أظهره أبناء البحرين من وعي راسخ ومواقف وطنية مشرفة أكدت الثبات على الموقف الوطني الحاسم في صون أمن المملكة وحمايتها مصالحها العليا والحفاظ على وحدتها الوطنية في مواجهة مختلف التحديات، في ظل قيادة جلالته الحكيمة، وبدعم وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشار إلى أن ما تفضل به جلالة الملك المعظم من مضامين وطنية سامية يعكس ما يوليه جلالته من اهتمام بالغ بقيم الوحدة الوطنية وتعزيز التكاتف والتضامن بين أبناء الوطن، باعتبارها الركيزة الأساسية التي تستند إليها البحرين في مواصلة مسيرتها التنموية والحفاظ على منجزاتها ومكتسباتها الوطنية، مثمنًا عاليًا ما تضمنه الخطاب السامي من تأكيد حاسم لأن حماية الوطن وصون مصالحه العليا واجب وطني لا يقبل المساومة، وأن كل محاولة للنيل من أمن البحرين أو التآمر على وحدتها واستقرارها محكوم عليها بالفشل والخسران أمام ما تتمتع به المملكة من تماسك وطني والتفاف صادق حول راية الوطن وخلف قيادة جلالة الملك المعظم الحكيمة.

○ وزير الإعلام.

وأعرب وزير الإعلام عن بالغ تقديره لما تضمنه الخطاب السامي من تأكيد لما أظهرته مملكة البحرين من صمود وثبات وضبط للنفس خلال الظروف الاستثنائية التي مرت بها المنطقة جراء الاعتداءات الإيرانية السافرة، مؤكدًا أن ما سجله جلالة الملك المعظم في هذا الشأن يعكس النهج البحريني الأصيل القائم على الحكمة والمسؤولية والالتزام بالثوابت التي تدعم الأمن والاستقرار وتعزز فرص السلام.

كما عبر عن الاعتزاز العميق بما تفضل به جلالة الملك المعظم، من إشادة برجال الوطن في قوة دفاع البحرين والحرس الوطني ووزارة الداخلية، وما جسدوه من أعلى درجات الجاهزية والانضباط والالتزام الوطني، مؤكدًا أن هذا التقدير الملكي السامي يعد وسام فخر واعتزاز يعكس ما تتمتع به المؤسسات العسكرية والأمنية من كفاءة رفيعة واقتدار مشهود في أداء رسالتها الوطنية النبيلة دفاعًا عن الوطن وصونًا لأمنه واستقراره.

كما أشار الوزير إلى أن ما تضمنه الخطاب السامي من تأكيد للثوابت والمبادئ التي تنطلق منها مملكة البحرين في مواقفها وسياساتها الخارجية يعكس النهج المتزن الذي أرساه جلالة الملك المعظم، القائم على دعم الأمن والاستقرار وترجيح مسارات السلام وتعزيز التعاون والتفاهم بين الشعوب، بما يرسخ دور المملكة الحضاري في دعم السلم الإقليمي والعالمي وتعزيز قيم التعايش والتسامح والتعاون بين الشعوب كافة.

واختتم وزير الإعلام تصريحه بتأكيد أن المضامين الوطنية الرفيعة التي تفضل بها جلالة الملك المعظم تمثل دافعًا لمواصلة العمل والعطاء بروح وطنية مسؤولة، وترسخ الثقة بمواصلة مسيرة البناء والإنجاز في ظل الرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وتعزيز ما تحقق للوطن من مكتسبات ومنجزات وطنية، بما يعزز مسيرة البحرين نحو المزيد من الرفعة والازدهار.

فعاليات مجتمعية: الخطاب الملكي السامي رسخ الوحدة الوطنية وعزز الثقة بمستقبل البحرين

أكدت فعاليات مجتمعية وقانونية وأهلية أن الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حملت رسائل وطنية مهمة عززت الثقة بمستقبل البحرين، ورسخت قيم الوحدة الوطنية والتلاحم بين القيادة والشعب، وأكدت أهمية الحفاظ على أمن الوطن واستقراره وصون مكتسباته. وأشارت إلى أن مضامين الخطاب السامي عكست رؤية حكيمة تستند إلى ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الجبهة الداخلية ودعم الأسرة البحرينية باعتبارها أساس استقرار المجتمع وتنميته.

○ فاطمة القطري.

○ سمراء عبدالرحيم.

○ د. فيصل الغرير.

في البداية أكدت عضو مجلس النواب السابق فاطمة القطري أن الكلمة السامية لجلالة الملك المعظم جاءت حاملة رؤية وطنية حكيمة تؤكد أن قوة البحرين تنبع من وحدة شعبها وتلاحم قيادتها مع أبنائها وتماسك جبهتها الداخلية.

وأوضحت أن الخطاب السامي تضمن رسائل واضحة تؤكد أن أمن البحرين واستقرارها وحماية مكتسباتها مسؤولية مشتركة، وأن مواصلة مسيرة التقدم تتطلب التمسك بقيم المواطنة الصادقة والانتماء الوطني. كما أبرزت الكلمة أهمية تعزيز الجبهة الداخلية باعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة مختلف التحديات.

وأكدت أن الخطاب الملكي يمثل رسالة طمأنينة وثقة ودعوة لمواصلة العمل الوطني، وترسيخ قيم الولاء والانتماء، والمحافظة على المكتسبات الوطنية، مشددة على أن وحدة الصف الوطني ستظل الركيزة الأساسية لاستمرار الأمن والاستقرار وتحقيق المزيد من الإنجازات.

من جانبها، أكدت المحامية سمراء عبدالرحيم القصير أن الكلمة السامية جسدت بوضوح حكمة القيادة وحرصها الدائم على صون أمن الوطن واستقراره وترسيخ قيم الوحدة الوطنية.

وقالت: إن استهلال جلالة الملك المعظم كلمته بالشكر والتقدير لأبناء البحرين ومختلف فئات المجتمع يؤكد أن المواطن البحريني يمثل خط الدفاع الأول وحصن الوطن المنيع، ويعزز لدى الجميع الشعور بالمسؤولية الوطنية.

وأشارت إلى أن تأكيد جلالته أهمية حماية الوحدة الوطنية وتطبيق القانون بحزم على كل من يحاول الإضرار بالنسيج الوطني يرسخ مبدأ سيادة القانون باعتباره حجر الأساس لدولة المؤسسات.

وأضافت أن الرسالة الملكية تؤكد أن الحريات مكفولة في إطار الدستور والقانون، وأن أمن المجتمع ووحدته الوطنية يمثلان أولوية لا يمكن التهاون فيها.

كما أشادت بما تضمنه الخطاب من تقدير لجهود قوة دفاع البحرين والحرس الوطني ووزارة الداخلية، مؤكدة أن هذه المؤسسات تشكل سياج الوطن وحصنه المنيع، وأن إشادة جلالة الملك بها تمثل وسام فخر وتقدير لتضحيات منتسبيها.

بدوره، أشاد الشيخ الدكتور فيصل الغرير، رئيس مجلس إدارة جمعية العائلة البحرينية، بما تضمنه الخطاب السامي من مضامين وطنية تؤكد أهمية التمسك بالوحدة الوطنية وتعزيز التكاتف المجتمعي وترسيخ مقومات الاستقرار والتنمية المستدامة.

وأكد أن ما جاء في الخطاب يعكس رؤية جلالة الملك المعظم في المحافظة على تماسك المجتمع البحريني، انطلاقاً من إيمانه الراسخ بأن الأسرة البحرينية تمثل اللبنة الأساسية في بناء الوطن والحصن المنيع في مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية.

وأضاف أن الخطاب السامي حمل رسائل مهمة تدعو إلى مواصلة دعم الأسرة وتمكينها وتعزيز دورها التربوي والاجتماعي، بما يسهم في إعداد أجيال واعية وقادرة على الإسهام في مسيرة التنمية الشاملة، مؤكداً أن الحفاظ على الأسرة البحرينية وتعزيز دورها مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تضافر جهود مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية والمجتمعية.

الرأي الثالث

قراءة في الكلمة السامية

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

تقول الحكمة العربية: «إذا اشتدت الريح عُرف رسوخ الجذور».. هذه حكمة تختزل معنى صمود الأمم والمجتمعات.. وما تشهده مملكة البحرين اليوم من تحديات إقليمية يثبت أن هذه الجذور ضاربة في العمق، وأن رسوخها هو ما منح الوطن قدرته على الثبات في وجه العواصف.

لذلك جاءت الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم في اجتماع مجلس الوزراء لتجسد مرة أخرى دور القيادة البحرينية كمرجعية وطنية راسخة في قراءة المتغيرات الإقليمية وتوجيه البوصلة الداخلية.. فالخطاب الملكي السامي لا يُقرأ كبيان سياسي عابر، بل كنص تأسيسي يضع ثلاثة محاور متكاملة: «تحصين الداخل، ترسيخ موقف إقليمي مبدئي، وتجديد العقد الوطني بين القيادة والشعب».

«التقدير كأداة تحصين» استهل جلالته الكلمة بالشكر لكل من عبّر عن الحب الوطني ومساندة الإجراءات الأخيرة. هذا الاستهلال مقصود بعمق. ففي علم السياسة، تقدير القيادة للمواطن ليس مجاملة بل آلية «تحصين ناعم» للجبهة الداخلية. وعندما تبادل القيادة الوفاء بالوفاء وتجدد عهد الذود عن الوطن، فإنها تحول العلاقة من علاقة حكم إلى علاقة مصير مشترك.

كما أن الإشارة إلى الأدباء والشعراء ومؤسسات الدولة والفعاليات المجتمعية تؤكد أن مفهوم الأمن الوطني في البحرين توسع ليشمل الأمن الثقافي والمجتمعي.. والرسالة واضحة: كل مواطن هو خط دفاع، وكل موقف مسؤول هو إضافة للمناعة الوطنية.

«الموقف الإقليمي» إن الحزم الأخلاقي وضبط النفس الاستراتيجي هو الجزء الأهم في الكلمة الملكية السامية، إذ ان جلالته أضاف إلى إدانة الاعتداءات الإيرانية، «سجّل للتاريخ» صمود البحرين، وهذا التعبير قانوني وتاريخي في آن معاً، ويعني أن البحرين تبني روايتها بنفسها ولا تنتظر أن يكتبها الآخرون.

كما أن وصف الحرب بأنها «دفاعية غير مسبوقة» يضع البحرين في موقع حق الدفاع الشرعي، وهو ما يقوي موقفها في أي محفل دولي. ثم يأتي تأكيد ثلاثة ثوابت: «مضيق هرمز ممر بحري دولي»، أي رفض أي محاولة لابتزاز العالم كورقة سياسية.. «عودة حرية الملاحة بأسرع وقت»، باعتباره أولوية اقتصادية وأمنية للبحرين والعالم.. «خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل»، وهو مبدأ أخلاقي يضع البحرين في صف دعاة نزع السلاح.

وفي كلمة جلالته بشأن ترجيح كفة «السلام والوئام والدبلوماسية الحضارية» فهو تأكيد على قوة ناعمة مدروسة.. فجلالته يربط الأمن بثلاثة عناصر حيوية: تنمية الإنسان، الوعي بالتاريخ المشترك، وروابط الجوار.. هذه معادلة بحرينية أصيلة تقول إن المعركة لا تُربح بالصواريخ فقط، بل بالعقول والقلوب.

ومن أبرز مضامين الكلمة التأكيد على تجديد العقد والمسؤولية العربية، والتحية الملكية السامية لقوة دفاع البحرين والحرس الوطني والداخلية والتي جاءت في قلب الخطاب، لأنها تذكير بأن السيادة تبدأ بجهاز دفاعي محترف، ووصف «الجاهزية الدفاعية المتكاملة» يطمئن الداخل ويردع الخارج. والأهم هو ربط الاستعداد الدائم بمسؤولية عربية تاريخية.. هنا ينتقل جلالته من البعد الوطني إلى البعد القومي، مؤكداً أن أمن البحرين جزء من أمن الإقليم، وأن الدولة المدنية المستقلة القادرة على ترسيخ وحدتها الوطنية هي الضمان لمواجهة استحقاقات المستقبل.

وقد ختم جلالته الكلمة السامية بوصف البحرين بأنها «دولة سلام عبر العصور» ووصف الشعب بأنه «قوة الوطن في الحرب والسلم». هذه الجملة تلخص المعادلة البحرينية: لا سلام بلا قوة، ولا قوة بلا وحدة.. والكلمة السامية بذلك تقدم نموذجاً في إدارة الأزمات يجمع بين ثلاثة: وضوح الموقف، ضبط النفس، وتفعيل الدبلوماسية.

وهي دعوة لكل مؤسسات الدولة، تشريعية وتنفيذية ومجتمعية، بأن تترجم هذه التوجيهات إلى عمل يومي يصون المصلحة الوطنية العليا. في زمن تتسارع فيه الأزمات، تبقى الكلمة الملكية هي البوصلة التي تعيد ترتيب الأولويات: الوطن أولاً.. والوحدة سلاح.. والسلام هدف لا يتحقق إلا بالقدرة على حمايته.

لتبقى مملكة البحرين راسخة بجذورها في أعماق هذه الأرض الطيبة المباركة.

رئيس مختبرات الصحة العامة:

برنامج الجينوم الوطني يعزز التشخيص المبكر ويرسخ نهج الرعاية الوقائية في المملكة

كتبت: لمياء إبراهيم

أكدت أمجاد غانم رئيس مختبرات الصحة العامة رئيس تنفيذ خطة الجينوم الوطني أن مملكة البحرين حققت تقدمًا ملحوظًا في مجال الطب الجيني منذ إطلاق برنامج الجينوم الوطني، بما أسهم في دعم التشخيص المبكر وتعزيز التوجه نحو نظام صحي قائم على الوقاية.

وأشارت في حوار مع «أخبار الخليج» إلى أن البرنامج أسهم في بناء قاعدة بيانات وطنية دقيقة تعكس الخصائص الجينية للمجتمع البحريني، إلى جانب دوره في تطوير الأبحاث العلمية ودعم اتخاذ القرار الطبي القائم على الأدلة.

حققت مملكة البحرين تقدمًا ملحوظًا منذ إطلاق برنامج الجينوم الوطني في عام 2019، الذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد الأمراض الوراثية. ما طبيعة الأمراض الوراثية التي تم رصدها ضمن البرنامج؟

منذ إطلاق برنامج الجينوم الوطني في مملكة البحرين عام 2019، تم رصد عدد من الأمراض الوراثية الشائعة، في مقدمتها أمراض الدم الوراثية مثل فقر الدم المنجلي والثلاسيميا، تليها أمراض القلب والسرطان، إلى جانب بعض الاضطرابات الأيضية والأمراض النادرة المرتبطة بالطفرات الجينية. وقد أسهم البرنامج في بناء قاعدة بيانات وطنية دقيقة تعكس الخصائص الجينية للمجتمع البحريني، بما يدعم التشخيص المبكر ويعزز كفاءة التخطيط الصحي.

. ما الخطوات التالية التي يعتمدها المركز بعد تحليل النتائج؟

يمتد دور المركز إلى مراحل متقدمة تشمل:

– ربط البيانات الجينية بالسجلات الصحية، بما يسهم في تعزيز تطبيقات الطب الشخصي.

– دعم اتخاذ القرار الطبي القائم على الأدلة.

– تطوير برامج وقائية موجهة إلى الفئات الأكثر عرضة للإصابة.

– الإسهام في الأبحاث العلمية وتعزيز التعاون مع المراكز العالمية.

– تدريب الكوادر الوطنية في مجالات الطب الجيني والتقنيات الحيوية.

. ما الأثر المتوقع لإدراج الفحوصات الجينية للأطفال وحديثي الولادة ضمن التوجه نحو نظام صحي وقائي؟

○ أمجاد غانم.

يمثل إدراج الفحوصات الجينية للأطفال وحديثي الولادة نقلة نوعية نحو نظام صحي قائم على الوقاية، حيث يسهم في:

– الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية قبل ظهور الأعراض.

– التدخل الطبي في الوقت المناسب، بما يقلل من المضاعفات والإعاقات.

– تحسين جودة الحياة على المدى الطويل.

– تعزيز كفاءة واستدامة النظام الصحي من خلال تبني نهج وقائي.

. حصدت العديد من الفرق الطبية جوائز وتقديرات خلال السنوات الماضية نظير جهودها، فإلى أي مدى يسهم المركز في دعم العمل الجماعي وتعزيز الأبحاث العلمية؟

يسهم مركز الجينوم الوطني في تعزيز العمل الجماعي من خلال تحقيق التكامل بين مختلف التخصصات الطبية والمخبرية، كما يحرص على دعم الأبحاث العلمية عبر إتاحة البيانات الجينية للباحثين، وتشجيع الابتكار، والمشاركة في الدراسات الإقليمية والدولية.

كما يدعم المركز تطوير الكوادر الوطنية من خلال تشجيعهم على استكمال دراساتهم العليا والحصول على الدرجات العلمية المتقدمة في مجالات الطب الجيني والتقنيات الحيوية، بما يسهم في بناء قدرات وطنية مستدامة. وقد انعكس هذا النهج في حصول الفرق الطبية على العديد من الشهادات والتقديرات، بما يعزز مكانة مملكة البحرين كمركز متقدم في هذا المجال.

توفير الخدمة لـ875 عقارا

وكيل وزارة الأشغال يتفقد أعمال مشروع إنشاء شبكة للصرف الصحي بمجمع 457 في بوقوة

قام المهندس الشيخ مشعل بن محمد آل خليفة وكيل وزارة الأشغال بزيارة ميدانية لمشروع إنشاء شبكة الصرف الصحي بمجمع 457 في منطقة بوقوة، وذلك للاطلاع على سير العمل في المشروع الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه 24%، الذي سيسهم في توفير خدمة الصرف الصحي لـ875 عقاراً، وذلك في إطار جهود الوزارة لتوسعة دائرة المستفيدين من هذه الخدمة الحيوية وتوفير بيئة صحية وآمنة للمواطنين.

وخلال الزيارة استمع الوكيل إلى شرح تفاصيل الأعمال، حيث يتضمن المشروع إنشاء خطوط صرف صحي رئيسية بطول (2.437) كيلومتر، إلى جانب خطوط فرعية بطول (19.180) كيلومترا، بالإضافة إلى تمديد خط باستخدام تقنية الحفر بالأنفاق بطول 91 مترا. كما تتضمن الأعمال إنشاء (363) غرفة تفتيش رئيسية و(859) غرفة تفتيش فرعية، فضلاً عن استكمال جميع الأعمال المطلوبة لرصف الطرق التي سيتم إنجاز الأعمال فيها.

وأشار الوكيل إلى أن مشاريع الصرف الصحي تهدف إلى تحقيق التنمية والتطوير المستدامين لهذا القطاع وتوفير أفضل الخدمات لكل مناطق مملكة البحرين، حيث تعمل وزارة الأشغال على مواكبة التوسع العمراني والاستثماري الذي تشهده المملكة في مختلف المحافظات، من خلال توصيل مختلف العقارات من منازل ومبان وربطها بشبكة الصرف الصحي، بما يسهم في توسيع دائرة المستفيدين من هذه الخدمة المهمة.

وتدعو وزارة الأشغال المواطنين والمقيمين ومرتادي المنطقة إلى التعاون والتقيد بالإشارات التحذيرية الإرشادية اثناء فترة تنفيذ المشروع حفاظاً على سلامتهم.

تجدر الإشارة إلى أنه تم ترسية المشروع من قبل مجلس المناقصات والمزايدات على شركة الدور للإنشاءات بقيمة 5.827.000 دينار بحريني، تحت إشراف الشركة الاستشارية ستانتك خنجي.